

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
ازهار حسن حسين			أسم الباحث
أ.م.د نضال رؤوف أحمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		√ ماجستير	
التدقيق الميداني وتأثيره على الحصيلة الضريبية — بحث تطبيقي في إحدى شركات الاتصالات			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
يُعد التدقيق الميداني وسيلة مهمة من الوسائل التي تستخدمها الإدارة الضريبية للتحقق من صحة ودقة القوائم المالية المقدمة من المكلفين من سلامة السجلات والدفاتر التجارية من الاخطاء والتلاعب ، والذي يتمثل بمعاينة نشاط المكلف في محل عمله إستناداً الى قانون ضريبة الدخل لبعض الحالات التي تُلزم إجراء التدقيق الميداني ومنها كبر حجم الشركات وتوسع النشاط ، للوصول الى الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة وبذلك يتم تحديد الحصيلة الضريبية .			الخلاصة
تتلخص مشكلة البحث من خلال ملاحظة وجود قصور في الارباح المعلنة من قبل شركات الاتصالات مقارنة بحجم النشاط الحقيقي ، وأن الارباح المعلنة في القوائم المالية لا تمثل الارباح الحقيقية للشركات مما يؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية ، وتتمثل أهمية البحث من خلال بيان اجراءات التدقيق الميداني التي على المدقق الضريبي القيام بها للوصول الى الارباح الحقيقية لبعض الحالات التي تُلزم اجراؤه ومنها شركات الاتصالات بسبب ضخامة حجم نشاطها ، لغرض اكتشاف حالات الغش والتلاعب في الدفاتر وتأثيره في تحسين الحصيلة الضريبية ، ويهدف البحث في الوصول الى حجم النشاط الحقيقي والارباح الحقيقية لشركات الاتصالات من خلال اجراء التدقيق الميداني لغرض توافر حصيلة ضريبية تُسهم في زيادة إيرادات الدولة ، وأثبتت الفرضية أن هناك تأثير للتدقيق الميداني على زيادة الحصيلة الضريبية.			
وبعد دراسة وتحليل القوائم المالية للشركة التي خضعت للتدقيق الميداني وهي إحدى شركات الاتصالات للمدة من سنة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من أهمها عدم جدية الهيئة العامة للضرائب في إجراء التدقيق الميداني استناداً الى عدد من النقاط من أهمها عدم وجود معايير محددة تعتمد عليها لجنة التدقيق الميداني عند التدقيق والفحص ، حيث تم تحديد نسب التخفيض لأغلب عناصر المصروفات بالاعتماد على قناعة اللجنة ، والتي قد تختلف من مدقق إلى آخر، لم يتضمن التقرير الإشارة الى فرض جزاءات او غرامات مناسبة على الشركة			

تتناسب مع حجم نشاطها لتقديمها بيانات غير الصحيحة ضمن قوائمها المالية .

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
الاء يحيى يونس			أسم الباحث
أ.م.د. اسعد غني جهاد			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		√ ماجستير	
دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم اداء الهيئة العامة للضرائب (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)			عنوان البحث
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
<p>الخلاصة</p> <p>ان نظام الرقابة الداخلية هدفه هو الحفاظ على أموال الدولة وزيادة مواردها، وللوصول الى هذه الاهداف يجب استعمال خطوات ذات منهج علمي يعتمد على مفاهيم اقتصادية محاسبية قانونية ادارية ، ونلاحظ هنا أهمية نظام الرقابة الداخلية لكل قطاعات الدولة الاقتصادية ولا سيما القطاعات الإيرادية.</p> <p>وللتغيرات التي تحدث في العالم لاقتصاديات الدول اصبح ملزما النظر الى الهيئة العامة للضرائب نظرة تقويم شاملة لأهميتها الخاصة والتي تتمثل بكبر حجم إيراداتها المتحققة ، فضلا عن ان تعاملها الذي يكون مع فئة مهمة بالهيكل الاقتصادي ، ولما شهد الاقتصاد العراقي من انفتاح وتوسع على العالم والتحول من الاقتصاد الاشتراكي لاقتصاد السوق ، مما يدعو الى التوسع في الضرائب والدعوة الى تأسيس الشركات الاستثمارية الجديدة لكل القطاعات فضلا عن فتح فروع للشركات العالمية الاجنبية داخل العراق، وعليه من الضروري فحص وتقويم كل اجراءات الرقابة والمتبعة داخل الهيئة والحث على فاعليتها مع اتخاذ اجراءات تحديث وتقويم المطبقها .</p> <p>ان الباحث انطلق من مشكلة ضعف نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب الذي انعكس على ادائها ومن ثم القصور في تحقيق اهدافها ، اذ يعد نظام الرقابة الداخلية اداة تحقيقية ذات مصداقية في كشف الخلل بالإجراءات التنفيذية للإدارة فضلا عن كونه إحدى المقومات المهمة للنهوض بالمؤسسات والوصول الى ما تطمح اليه .</p>			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
ايناس محمد علي			أسم الباحث
م. د محمود إسماعيل محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		ماجستير ✓	
فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في عملية الحصر الضريبي – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
<p>ظهر مفهوم نظم المعلومات المحوسبة في الخمسينيات من القرن الماضي , إذ ازدادت أهميتها وفعاليتها في المساهمة في إدارة البيانات لدى المنظمات والمؤسسات والدوائر والشركات , ومن ثم إدارة المعلومات الناتجة عن المعالجات والتي على أساسها يمكن اتخاذ القرارات , فضلاً عن إمكانية التواصل مع أصحاب المهن والمصالح , لذا أصبحت نظم المعلومات المحوسبة عنصراً أساسياً وضرورياً في الحياة اليومية</p> <p>وينطلق البحث من مشكلة افتقار الأنظمة والبرامجيات المستهدفة في الهيئة العامة للضرائب في العراق إلى الأداة البرمجية التي تعتمد على ترتيب وتهيئة البيانات المطلوبة للعمل بالشكل الذي تعتمده الإدارة المعاصرة لتنظيم المعلومات المحوسبة في عملية الحصر الضريبي الذي يعد العمود الفقري للأداء المهني للدوائر الضريبية</p> <p>وعلى ذلك يهدف البحث إلى التعرف على الدور الايجابي والفعال لنظم المعلومات المحوسبة في توفير البيانات أو المعلومات ضمن آلية الحصر الضريبي, وتسليط الضوء على مفهوم عملية الحصر الضريبي للمكلفين المسجلين القدامى والمكلفين المسجلين الجدد, واستعراض الآليات المعتمدة حالياً في العراق</p> <p>وعلى ضوء ذلك تم دراسة عينة البحث ضمن أقسام الهيئة العامة للضرائب لغرض الوقوف على تفاصيل الأداء ذات العلاقة بالموضوع</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
جعفر يونس جابر			أسم الباحث
أ.م.د. خلود هادي عبود الربيعي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي الناتج عن الصناعات النفطية في محافظة البصرة (بحث تطبيقي)			عنوان البحث
			السنة ٢٠١٨
			اللغة العربية
<p>تتمثل مشكلة البحث بالارتفاع المستمر والمتزايد في حجم الملوثات البيئية الناجمة عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة مع الحكومة العراقية والعاملة في محافظة البصرة، إذ أظهرت التقارير والبحوث الصادرة عن جهات حكومية عدة (وزارة البيئة، وزارة التخطيط، جامعة البصرة) أزيداً في نسب الملوثات الناجمة عن صناعة النفط في محافظة البصرة بشكل مستمر ومتصاعد وتجاوزها للمحددات العالمية والمحلية.</p> <p>لذا يسعى هذا البحث إلى إبراز أهمية الضريبة البيئية كأداة اقتصادية فعالة للحد من التلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في محافظة البصرة، ولفت أنتباه المشرع العراقي إلى ضرورة الإسراع في سن قانون الضريبة البيئية لغرض معالجة هذه المشكلة بإظهار واقع الحال الخطير لهذه المحافظة وما تعانيه من تبعات خطيرة بسبب استمرار إهمال شركات النفط الأجنبية للجانب البيئي في هذه المدينة جراء عدم التزامها بالمحددات البيئية العالمية والمحلية المعتمدة</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
دعاء مؤيد نجم			أسم الباحث
أ.د. بلاسم جميل خلف			أسم المشرف

				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
ستراتيجية مقترحة لإدارة مخاطر عدم الامتثال الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب				عنوان البحث
٢٠١٨				السنة
العربية				اللغة
تناول البحث بالتحليل والمناقشة استراتيجية مقترحة لإدارة مخاطر عدم الامتثال الضريبي - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، وقد استخدم المنهج البحثي التجريبي. واستخدم الاستبيان كأداة من أدوات البحث لمعرفة العوامل التي تحفز أو تثبط عينة البحث من عدم الامتثال الضريبي، كما استخدم طريقة التحليل العنقودي باستخدام المتوسطات (K-means clustering) للتمكن من تصنيف آراء عينة البحث إلى أربع سلوكيات تحاكي الانموذج الذي اقترحتة الباحثة والمستخدم في مناقشات الإمتثال الضريبي والمعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية.				الخلاصة

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب				القسم
زينة فاضل صبري				أسم الباحث
أ.م.د. سالم عواد هادي				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
أثر استخدام الإجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقية القوائم المالية المقدمة للإدارة الضريبية (بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المحدودة)				عنوان البحث
٢٠١٨				السنة
العربية				اللغة

<p>تكمّن مشكلة البحث في ضعف التزام بعض مراقبي الحسابات بالإجراءات التحليلية عند قيامهم بتدقيق القوائم المالية ، مما أدى ذلك إلى ضعف ثقة الإدارة الضريبية بعملهم ، وعدم الاعتماد عليها ، في تقدير ضريبة الدخل ، واللجوء إلى الضوابط السنوية ، مما أثر ذلك على الحصيلة الضريبية.</p> <p>وتتبع أهمية البحث في توضيح أهمية الإجراءات التحليلية التي يجب على مراقب الحسابات الالتزام بها عند القيام بواجبه المهني، ومدى اعتماد الإدارة الضريبية للقوائم المالية المدققة والمصادق عليها من قبله وهو ما يسهم في تقليل الفجوة الواقعة بين أطراف عملية التحاسب الضريبي (الإدارة الضريبية من جهة ، ومراقب الحسابات، والمكلف من جهة اخرى)</p>	الخلاصة
--	---------

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المالية / ضرائب		القسم	
ستار فياض عباس		أسم الباحث	
		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		√ ماجستير	
٢٠٠٤ -		تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب وهيئة استثمار بغداد	
		٢٠١٨	
		العربية	
		الخلاصة	
<p>النظام الضريبي شأنه شأن أي نظام آخر بوصفه مجموعة من العناصر والاجزاء التي تكمل بعضها البعض وتترابط معا وتتفاعل لتحقيق اهداف محددة، ويعد انعكاسا طبيعيا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في ذلك المجتمع، وعليه فان اهداف السياسة الضريبية يجب ان يتم صياغتها بشكل ينسجم مع اهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، مما يعني ان اي تغيير في السياسة الاقتصادية يؤثر بشكل واضح في تدابير السياسة المالية والسياسة الضريبية على وجه الخصوص.</p> <p>تمحورت مشكلة البحث حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي، كما وقد هدف هذا البحث الى دراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وابرار الدور الذي يؤديه في تطوير وتحسين الواقع الاقتصادي ومعرفة ما يترتب على ذلك من انعكاسات وتأثيرات على النظام الضريبي العراقي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) على اعتبار ان هذه المرحلة شهدت العديد من الاحداث السياسية المهمة والتي الفت بظلالها على واقع النظام الاقتصادي، فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في حجم</p>			

<p>الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى العراق بعد غياب شبه تام خلال مدة التسعينيات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية, فاستخدم اسلوب التحليل العملي المركبات الرئيسية لدراسة وتفسير عوامل الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي, واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث كان حجم العينة (٩٠) فردا, استهدفت مجموعة من المختصين وذوي الخبرة العملية من مدراء الاقسام والشعب والوحدات والموظفين في هيئة استثمار بغداد والهيئة العامة للضرائب.</p>	
---	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
سجى سعد محمد			أسم الباحث
أ.م.د. حمزة فائق وهيب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير	
دور الضمانات في تحصيل ضريبة الدخل – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
<p>ان ضعف الضمانات التي تفرضها الادارة الضريبية لغرض تحصيل الديون الضريبية بدرجة ما , هو ما ساهم في صعوبة تحصيل الضريبة , مما أثر سلبا في الحصيلة الضريبية , ولما لموضوع الضمانات من أهمية في تحصيل الدين الضريبي و تأثيره في الحصيلة الضريبية ورفد موازنة الدولة بالضرائب , فقد تم اختياره موضوعا لهذا البحث التطبيقي .</p> <p>و يكتسب البحث أهمية خاصة تنبع من أهمية ضمانات تحصيل الدين الضريبي ذي الأثر الكبير في الحصيلة الضريبية ورفد موازنة الدولة باليرادات الضريبية و بما يؤمن تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها , وللهنوض بالواقع وتحسين الظروف المعيشية للمواطن .</p> <p>وقد استعانت الباحثة بمجموعة من الدراسات والبحوث السابقة والكتب والمصادر الاخرى التي لها علاقة بموضوع البحث , وقد تم ذلك من خلال الاطار المفاهيمي للدخل , والجانب العملي الذي تضمن استمارة استبيان التي وزعت على عينة عشوائية مكونة من (٥٢) موظف من بينهم مدراء في اقسام الاستقطاع المباشر والقانوني والشركات في الهيئة العامة للضرائب لكونها الاكثر تعاملًا مع موضوع</p>			الخلاصة

البحث . وفي سبيل الحصول على النتائج تم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية , من حيث ملائمة مع طبيعة البيانات المجتمعة.
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
سعد فحيم علي			أسم الباحث
م.ق.د. عصام حميد داخل			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
تأثير الإفصاح طبقاً للمعيار "IFRS15" في تحقيق قاعدة الملانمة الضريبية عند التحاسب الضريبي لشركات المقاولات			عنوان البحث
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
<p>تُعد عقود شركات المقاولات من المصادر الرئيسية لإيرادات الضريبية التي تمول الخزانة العامة للدولة، وهذه العقود تتميز بخصائص تنفرد عن باقي العقود، فالعمل على تنفيذ عقد واحد قد يتطلب عدة سنوات، مما يُفترض أنها ستخضع للتحاسب الضريبي لأكثر من مرة واحدة على نفس العقد، فينبغي أن تكون عملية التحاسب الضريبي مبنية على أسس وقواعد تتلائم وطبيعة عقود المقاولات ومن أجل أن تكون تلك العملية ملائمة للطرفين (الهيئة العامة للضرائب والمتمثلة بقسم الشركات وشركات المقاولات)، ولما للمعايير الدولية من أهمية في إضفاء الشفافية والمصداقية على التقارير المالية للشركات، فكان لابد من دراسة الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥)، لكون عقود المقاولات تدخل ضمن هذا المعيار، ومن ثم بيان أثره على عملية التحاسب الضريبي في العراق.</p> <p>وبذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في كيفية تحقيق قاعدة الملانمة الضريبية لطرفي التحاسب الضريبي وفقاً لمتطلبات المعيار المذكور آنفاً، باعتماد الإفصاح عن الإيرادات الناجمة عن عقود المقاولات والتي تُعد الأساس في عملية التحاسب.</p> <p>وبهذا فالبحث يهدف إلى بيان أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيار (١٥) على إجمالي الإيرادات الضريبية السنوية المتحصلة من شركات المقاولات، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث باستخدام المنهج التحليلي باعتماد التقارير المالية والكتب الرسمية</p>			الخلاصة



لبيان الإيرادات التي كان من المفترض الإفصاح عنها وفق المعيار الدولي (١٥) ومقارنتها مع الإيرادات المُفصح عنها وفق الطريقة الحالية (واقع الحال) لتحديد وحصر مقدار الفروقات الضريبية السنوية والإجمالية الناجمة عنها، ومن ثم توضيح أثر ذلك على الطرفين، ولتدعم فرضية البحث قام الباحث باستخدام التحليل الإحصائي (معامل الارتباط، معادلة الإنحدار الخطي البسيط) لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث ولجميع شركات المقاولات (عينة البحث) بالاعتماد على البيانات التي كان من المفترض الإفصاح عنها، وقد توصل الباحث إلى استنتاج أن هنالك علاقة إرتباط وتأثير ما بين الإيرادات السنوية التي تحققها عقود شركات المقاولات والإفصاح عنها طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٥)، وإنعكاس هذه العلاقة إيجاباً على عملية التحاسب الضريبي للطرفين، وعليه ينبغي لتحقيق قاعدة الملائمة الضريبية أن يتم اعتماد متطلبات الإفصاح عن عقود المقاولات طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) عند إجراء عملية التحاسب الضريبي لشركات المقاولات.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
سهاد جواد مطرود			أسم الباحث
أ.م. د نضال رؤوف احمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
أثر تغيير طرق الاندثار على الوعاء الضريبي			عنوان البحث
بحث تطبيقي لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية			
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تغيير طرق الاندثار على الوعاء الضريبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وأستخدم الباحث عينة تضم (خمسة) شركات من الشركات المساهمة الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وفي قطاعات مختلفة كقطاعات صناعية وزراعية وخدمية.			الخلاصة
ولا ثبات فرضية البحث أن اختيار طريقة الاندثار من قبل المكلف ( هو دون			

<p>الالتزام بطريقة القسط الثابت) لها تأثير مباشر على الوعاء الضريبي الذي ينعكس على الحصيلة الضريبية بزيادة الإيرادات .</p> <p>استخدم الباحث أسلوب تحليل البيانات أذ قام بتحليل القوائم المالية للشركات عينة البحث لخمس سنوات من سنة (٢٠١١-٢٠١٥).</p>	
--	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
علي رعد صبحي			أسم الباحث
أ.م. د. وفاء عبد الامير حسن			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
نظام المدفوعات الالكتروني ودوره في عملية التحصيل الضريبي			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>حاول البحث معالجة المشكلة التي تواجه الهيئة العامة للضرائب بسبب نظام المدفوعات التقليدي مثل (الفقدان ، والاختفاء ، والتأخير في عمليات التسوية وعدم قراءة الصكوك الممغنطة لدى الهيئة العامة للضرائب ، وغيرها من المشكلات ) ، وتمكن الاهمية للبحث الحالي في إيضاح أهمية نظام المدفوعات الالكتروني للهيئة العامة للضرائب مع بيان المخاطر، والمشكلات التي تواجه تطبيقه في الهيئة ، فضلاً عن تقويم قرار تطبيق نظام المدفوعات الالكتروني الى جانب استخدام النظام التقليدي في استحصال مبالغ الضريبة من المكلفين ، وبذلك حاول البحث الاجابة عن عدة تساؤلات منها ما هو دور الهيئة العامة للضرائب في إدارة ، وتشغيل نظام المدفوعات الالكتروني في عملية تحصيل الضريبة ؟ ، وما هي كمية ونسبة الإيرادات الضريبية المحصلة باستخدام نظام المدفوعات الالكتروني ، ونظام المدفوعات التقليدي؟ وماهي أعداد عمليات التحصيل باستخدام كل من النظامين؟ ، وقد أنطلق البحث من فرضية مفادها ، يؤدي استخدام نظام المدفوعات الالكتروني الى تحسين عملية التحصيل الضريبي مع الزيادة في نسبة مساهمة نظام المدفوعات الالكتروني في كمية المبالغ الضريبية المستحصلة ، وأعداد عمليات التحصيل الضريبي ، وتبنى البحث المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري ، واستخدم المنهج التحليلي ، فيما يتعلق بالجانب العملي من البحث ، وتوصل البحث الى أبرز استنتاج ، وهو قبول فرضية البحث ، والتي تنص على وجود أثر لتطبيق نظام المدفوعات الالكتروني في الهيئة العامة للضرائب على عملية التحصيل الضريبي ،</p>			

<p>لما حققه هذا النظام من مميزات أثرت تأثيراً فاعلاً في زيادة المبالغ الضريبية المحصلة باستخدامه في جباية بعض أنواع الضرائب ، وهذا ما تم التوصل اليه على وفق النتائج النهائية للجانب العملي من البحث ، وكان من بين أهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي التوسع في عملية تطبيق نظام المدفوعات الالكترونية ليشمل أنواع الضرائب كافة نظراً لما حققه هذا النظام من مميزات أثرت تأثيراً فاعلاً في زيادة المبالغ الضريبية المحصلة باستخدامه مقارنة بنظم الدفع التقليدية .</p>	
--	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
علي كريم راضي			أسم الباحث
م. د. هيثم عبد الخالق إسماعيل			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
تأثير ضريبة المبيعات في ربحية شركات الاتصالات ( دراسة تطبيقية في شركتي اسيا سيل وزين العراق للاتصالات )			عنوان البحث
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
<p>قد تناول هذا البحث موضوع تأثير ضريبة المبيعات في ربحية شركات الاتصالات ومن خلاله تمكنا من التحقق من مدى دقة و صحة وجهات النظر التي تشير الى وجود تأثير للضرائب غير المباشرة ومنها ضريبة المبيعات على سلوك المستهلكين و مدى امكانية استخدام ذلك النوع من الضرائب للتحكم بتوجهات افراد المجتمع ومن ثم بيان اهمية هذا النوع من الضرائب في احداث تغيرات تتوافق و وجهة نظر المشرع لتحقيق اهداف مالية , اقتصادية , اجتماعية و سياسية باستخدام الضريبة كأحدى ادوات السياسة المالية في البلد. و كانت مشكلة البحث التي يسعى الى حلها هي " تنامي ظهور اراء مشتركة بين شركات الاتصالات و مستهلكي الخدمة بتراجع الطلب و المبيعات على خدمة الاتصال وبالتالي ارباح شركات الاتصال نتيجة ارتفاع اسعارها تزامناً مع تشريع ضريبي يتعلق بشكل مباشر بفرض ضريبة المبيعات على خدمات الهاتف النقال</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
عمار حمادي غيلان			أسم الباحث
أ.م.د نضال رؤوف احمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
الأرباح الرأسمالية ودورها في الحصيلة الضريبية			عنوان البحث
بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
			السنة
			٢٠١٨
			اللغة
			العربية
<p>يهدف البحث إلى التعريف بضرورية الأرباح الرأسمالية وبيان مصادرها وخصائصها وكذلك بيان دور هذه الضريبة في الحصيلة الضريبية والتهرب الضريبي والعدالة الضريبية , إذ تعد ضريبة الأرباح الرأسمالية من الضرائب الاستثنائية والتي تفرض على الربح العرضي او الاستثنائي المتولد للشركة وقد تمحورت مشكلة البحث على عدد من التساؤلات حول دور خضوع لإرباح الرأسمالية في كل من الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي ومن تحقيق العدالة الضريبية وعلى هذا الأساس تم صياغة فرضية البحث والتي تذهب إلى ان الأرباح الرأسمالية يمكن ان تسهم في تحقيق متطلبات العدالة الضريبية مع توسيع الأوعية الضريبية بشكل عامودي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي مما يسهم في تحسين فاعلية النظام الضريبي, وقد تناول البحث بالوصف والتحليل دور هذه الضريبة في الحصيلة الضريبية إذ تم اخذ خمسة حالات دراسية لشركات مختلفة ولقطاعات مختلفة (صناعية , مصارف , خدمية , نفطية) إذ تبين أن لضريبة الأرباح الرأسمالية دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية وكذلك في الحد من التهرب الضريبي ووصولاً الى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية في فرض هذه الضريبة , وقد أسفر البحث عن عدد من الإستنتاجات من أهمها أن المشرع الضريبي العراقي قد أخذ بمفهوم الدخل الواسع (نظرية الاثراء) حيث أخضعت الإيرادات غير الدورية المتأتية من عملية نقل التصرف بالعقارات والتعهدات والالتزامات والتعويضات بسبب عدم الوفاء وكذلك أعتمد ايضاً على المفهوم الضيق (نظرية المنبع) حيث اخضع الرواتب والاجور الى الضريبة إلا ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ لم يشر صراحة الى اخضاع الأرباح الرأسمالية إلى الضريبة الا ان الهيئة العامة للضرائب اخضعت هذه الأرباح الى الضريبة استناداً الى نص الفقرة ٦ من المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ النافذ والتي تنص على ((كل مصدر اخر غير معفي بقانون وغير خاضع لأي ضريبة في العراق) يخضع الى ضريبة الدخل</p>			الخلاصة

كذلك أن لضريبة الأرباح الرأسمالية دور في زيادة الحصيلة حيث تسهم في تمويل الموازنة العامة بالإيرادات الضريبية , ومن أهم التوصيات تعديل قانون ضريبة الدخل النافذ او تشريع قانون جديد لضريبة الدخل يلبي التطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة الاقتصادية العراقية على ان يكون متضمناً فقرات ونصوص قانونية تعالج موضوع ضريبة الأرباح الرأسمالية بالاعفاء والخضوع ونطاق سريانها والوعاء والسعر الضريبي لهذه الضريبة ومن الافضل ان يكون لضريبة الأرباح الرأسمالية قانون ضريبي مستقل على غرار بعض الدول العربية كما في مصر والسودان

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
قاسم خطار جواد			أسم الباحث
أ. م. د. نضال رؤوف أحمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
الحصر الضريبي ودوره في تحديد وعاء ضريبة العقار			عنوان البحث
بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
تركزت أهمية البحث في إضافة رؤية جديدة من الطرق والاساليب التي عززت عمل الهيئة العامة للضرائب للقيام بالحصر الضريبي لعقار عن طريق وضع اسلوب يختلف عن الاساليب المتبعة حالياً أدى الى نتائج دقيقة ساهمت في زيادة دقة عملية الحصر الضريبي العقاري ، ونصت مشكلة البحث على افتقار سجلات الهيئة العامة للضرائب الى المعلومات الخاصة بالعقارات المؤجرة للأغراض السكنية والتجارية ، لتوقف عملية الحصر الضريبي الخاص بضرية العقار بأسلوب الحصر العام منذ سنة ١٩٩٩ و لحد الان ، وقد تبين ذلك للباحث عن طريق التدريب العملي في الهيئة العامة للضرائب ، وكان هدف البحث هو التعريف بمفهوم وأهمية الحصر الضريبي للعقارات الخاضعة لضريبة العقار واساليبه ومدى التوصل الى وسائل وإجراءات فعالة تُمكن من إجراء عملية الحصر الضريبي وبيان دوره في تحديد وعاء ضريبة العقار بأقل قدر من المعوقات و بدقة اكبر لزيادة الحصيلة المتحققة منها. إنطلق البحث من فرضية مفادها ان للحصر الضريبي دور مهم في تحديد وعاء			الخلاصة

ضريبة العقار الأمر، الذي يؤدي الى زيادة الايرادات المتحققة منها ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب العملي للبحث، حيث سيتم أخذ عينة من العقارات المؤجرة للأغراض السكنية والتجارية الواقعة ضمن احياء سكنية مختارة في بغداد ومقارنتها مع سجلات الهيئة العامة للضرائب للتعرف على دور الحصر الضريبي في تحديد وعاء ضريبة العقار ،وقد توصل الباحث الى مجموعة نتائج اهمها ان نسبة التهرب الضريبي كبيرة جداً والجزء الاكبر من التهرب في العقارات المؤجرة للأغراض السكنية وهذا يؤدي الى قلة ايرادات ضريبة العقار ، بسبب الضعف الكبير في عملية الحصر الضريبي العقاري مما يؤثر سلباً في تحديد وعاء ضريبة العقار. توصل الباحث الى عدة استنتاجات اهمها:

- ثبت للباحث ان لمختاري المناطق والمحلات دوراً في عملية تحديد العقارات المؤجرة للأغراض (السكنية والتجارية) في المناطق التي تقع ضمن نطاق عملهم إذ انهم يمتلكون المعلومات الكافية الخاصة بمؤجري ومستأجري العقارات ، الامر الذي يساهم في تحديد الوعاء الضريبي العقاري من خلال تزويد الهيئة العامة للضرائب

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
نوال كاظم مهدي			أسم الباحث
أ.م. د نضال رؤوف احمد			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير	
التخطيط الضريبي وأثره في الحصيلة الضريبية			عنوان البحث
بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية			
٢٠١٨			السنة
العربية			اللغة
تأتي اهمية البحث من اهمية السياسة الضريبية وهي احدى الادوات التي تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية للبلاد ليصبح اكثر قدرة على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني .			الخلاصة
انطلق البحث من مشكلة هي ( هل التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات المساهمة العراقية يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية على المدى البعيد من خلال الافادة من الوفورات النقدية والتوسع بالانشطات الاقتصادية او انشاء هياكل اقتصادية			

<p>جديدة مما ينعكس على الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية ) .</p> <p>بينما فرضية البحث نصت على ان التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات المساهمة العراقية يسهم في التشجيع على الاستثمار والدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طردياً مع الحصيلة الضريبية في المدى الطويل .</p> <p>ويهدف البحث الى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي واهميته واستراتيجياته ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار . واسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات ابرزها ان الشركات المساهمة العراقية عينة البحث قد اتفقوا على ان الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً لجذب الاستثمار من خلال مراعاة طبيعة هذه الوفورات النقدية وتحقيق الاستخدام الافضل لها</p>
--

<b>جامعة بغداد</b>				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم	
ياسمين وليد			أسم الباحث	
أ.م.د. تهاني مهدي عباس			أسم المشرف	
			الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
إستعمال بعض الأساليب الإحصائية في التخطيط الضريبي – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث	
٢٠١٨			السنة	
العربية			اللغة	
تعدّ الضريبة في الوقت الحالي من أهم الأعمال التي تقوم فيها السلطات الضريبية الحكومية التي عن طريقها تشارك في جيباتها لتمويل موازنتها السنوية، وبعض الدول تعتبر إيرادات التحصيل الضريبي من أهم مصادر التمويل للموازنات. وتقاس كفاءة النظام الضريبي من خلال مقدار الضريبة التي يتم تحصيلها وليس على ما يتم فرضه من ضرائب، إذ يستعمل الأساس النقدي والذي يقوم على قياس ما تم تحصيله في السنة المالية للضريبة وليس ما تم تقديره على المكلفين، وتختلف أساليب التحصيل وتتعدد من دولة لأخرى ومن مكلف لآخر وذلك حسب طبيعة الدخل الخاضع للضريبة، وحسب توقيت تحصيل الضريبة وتتكفل إدارة الضرائب بتحديد			الخلاصة	

المواعيد الملائمة لتحصيل الضريبة كما تتبع طرقاً معينة لتحصيل الضرائب تسمح لها في الإقتصاد في نفقات الضرائب، تكمن مشكلة البحث في مدى كفاية الأساليب المتبعة في التخطيط الضريبي للوصول إلى تقدير واقعي للحصيلة الضريبية المتوقعة ومقارنتها بالحصيلة الضريبية الفعلية.

يهدف البحث إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي الارتباط الخطي البسيط والمتعدد والإنحدار الخطي البسيط والمتعدد فضلاً عن الإنحدار اللوغارتمي في التخطيط الضريبي للوصول إلى تقدير واقعي للحصيلة الضريبية الفعلية و مقارنتها بالقيمة المخططة للحصيلة وتضييق الفجوة الضريبية الناتجة عن الفرق بين الحصيلة الضريبية المخططة والحصيلة الضريبية الفعلية أي تحديد الأسلوب المناسب والدقيق في تقدير الوعاء الضريبي , والذي من شأنه زيادة الحصيلة الضريبية.